

## المصطلح اللساني وإشكالية المكافئ العربي

## The linguistic term and the arab equivalent term

عبد القادر كساوي [abdelkaderdoctora@gmail.com](mailto:abdelkaderdoctora@gmail.com)

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

د/مختار لزعر [mokhtarlaazar@yahoo.fr](mailto:mokhtarlaazar@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2019/08/22 تاريخ القبول: 2019/09/27 تاريخ النشر: 2019/10/09

**ملخص:** إن إشكالية المصطلح هي الجانب البارز من جوانب الدراسات اللسانية العربية المعاصرة، فعلى الرغم من أنها حظيت باهتمام الباحثين اللغويين - قديما وحديثا - إلا أننا نلاحظ وجود فوضى واضطراب مصطلحي، خاصة على مستوى وضع المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد. إذ لا تزال اللغة العربية تواجه مشكلة وضع المكافئ العربي لهذا الوافد اللساني الأجنبي، وهذا بالرغم من جهود الباحثين المبذولة في البلدان العربية لوضع حد لهذا التباين والاضطراب.

**كلمات مفتاحية:** إشكالية المصطلح - المصطلح اللساني - التباين والاضطراب - المكافئ العربي.

**Abstract:**

Modern Arabic linguistic studie finds the term problematic is the attractive the .That attracted linguistic ancient and modern researchers, we note the existence of conceptual disorder especially at the level of Arabic interviews for the single foreign term. Despite of Arabic countries efforts and researchers to stop this variation, the Arabic language still faces the the foreign linguist equivalent term problems

**Key words:**

: Term problematic – linguistic term – variation and noise – the arab equivalent term

المؤلف المرسل: عبد القادر كساوي [abdelkaderdoctora@gmail.com](mailto:abdelkaderdoctora@gmail.com)**1. مقدمة:**

تعد دراسة المصطلح موضوعا جوهريا داخل الحقل اللساني بحكم المكانة الهامة التي يحتلها في بناء شبكة من العلاقات التواصلية بين كل المكونات التي تشغل بتطوير الدرس اللساني الحديث وكذلك التنوع الذي يطبع المستويات والطرق التي تعمل على بنائه داخل قوالب نحوية مختلفة (تركيبية، صرفية، صوتية، ودلالية). ومع حقيقة تطور العلوم وتفرعها وتقدم المعرفة وتشعبها وتزايد المفاهيم وتوالدها يكاد المصطلح يمثل العنصر اللغوي الأساس الذي يقيم للغة حيويتها ويعيد لها هبتها في أي تراجع يهدد كيانها، علاوة على عامل الاستعمال الأدائي لنظامها الكامن ولأغراض تواصلية فعلية، هكذا إثر هذا التذكير بهذه البديهية، نكون قد أقررنا بطريقة عفوية بأن المصطلح لا يزال يشكل موضوعا في حاجة إلى المزيد من الإمعان في خصائصه، فلا أحد يتعرض لموضوع ما له علاقة بالمصطلحات إلا ويسجل إزاءه وقفة إما متأنية أو سريعة، وكما يروج بعض الباحثين العاملين كل من زاويته الخاصة من أن المصطلح يمثل عالما مجردا لا يمكن تحليله بمعزل عن ذلك العالم، فالمصطلحات مفاتيح العلوم، وقد قيل إن فهم المصطلحات نصف العلم، لكن الملاحظ على المصطلحات اللسانية في كافة مستويات الدراسة اللغوية أنها ليست خاضعة للوحدة في الاستخدام، بل يسودها التنوع والتباين باستعمال مصطلحات متعددة بجوار المصطلح اللساني الأجنبي الواحد.

لهذا سأسعى في هذه الورقة البحثية إلى معالجة هذه المسألة المهمة المتعلقة بالإشكال الذي يقع فيه المتعامل مع المصطلح، و هو ينقله من بيئته الأم إلى بيئة أخرى. و قد حاولت بقدر الإمكان أن أصوغ بعض أجوبة للاختيارات التي تبنيها لهذا المصطلح أو ذاك، و هذا انطلاقا من المدونة التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة، والتي تتضمن بعض

المصطلحات اللسانية الأساسية في الدرس اللغوي المعاصر، وفيما يلي عرض لبعض هذه المصطلحات التي عرفت تباينا كبيرا فيما بينها:

## 2. مصطلح (Analogie):

المصطلح	المكافئ العربي
Analogie	قياس مماثلة تماثل.

يشير القياس في اللسانيات التعاقبية إلى ذلك المبدأ الذي ينظم النسق اللساني عبر استحداث أشكال تصاغ وفق شكل موجود سلفا، خاضع لانتظام معين، فها هو التطور الصوتي للسان اللاتيني يخلق داخل اللسان الفرنسي جملة من الوقائع التي تدرك بوصفها وقائع غير نظامية وذلك بالنظر إلى مجموع النسق، إذ يسعى القياس في هذا النسق إلى إغائها. أما عن الأشكال القياسية لا تستطيع فرض نفسها في كل الأحوال، فكثيرا ما نحتفظ بالصيغ غير النظامية، وكثيرا ما توصف القياسات الإبداعية في لغة الأطفال بالصيغ المخطوءة (1).

لقد عرف مصطلح "Analogie" الأجنبي عدة مقابلات في اللغة العربية، منها ما هو متقارب لفظا ومعنا، ومنها ما عرف تباينا في اللفظ وإن كان المعنى واحدا. فلو بحثنا فيما وضع له من مقابلات نلاحظ أن هذا المصطلح الواحد قوبل بمصطلح قياس ومصطلح تماثل ومماثلة، وحتى ولو أنه قوبل في أغلب المؤلفات العربية بمصطلح قياس، إلا أن التباين في المقابلات العربية موجود، والمنازعة حاصلة.

## 3. مصطلح (Cohérence):

المصطلح	المكافئ العربي
Cohérence	التلاحم. الاتساق. التماسك (المعنوي). التناسق. الانسجام. الترايط.

من جملة المصطلحات الأكثر إجراءً وتداولاً في حقل اللسانيات عامة وحقل اللسانيات النصية خاصة نجد مصطلحي الاتساق (cohésion) والانسجام (cohérence) اللذان يغطيان قطاعا واسعا من الدرس اللساني وبالأخص النصي، حتى حسب بعض الدارسين والباحثين أنّ لسانيات النص تساوي الاتساق والانسجام. لكن الأجدر بنا البحث في تراثنا وفي ثقافتنا عن الإطار المفهومي الذي بإمكانه استيعابهما لتكون عملية التداول مبررة وتنسجم مع مبدأ الانفتاح الذي لا يلغي الخصوصيات بل ينطلق منها وأكثر من هذا يمكن للدارسين التغلب على إشكالية نقل

المصطلح اللساني إلى ثقافتنا العربية فالمصطلحات المتجدرة في تراثنا ستكتسب مشروعية للوجود وتكون لها مقبولة تعكس علاقتها بخصوصياتنا من دون أن تضع الملامح المغامرة (2).

إن دراسة اتساق وانسجام النص تشكل موضوع اللسانيات النصية التي تدرس الكيفية التي بمقتضاها تشكل سلسلة من الجمل وحدة نصا، بوجه عام، يعتقد أن الاتساق ينتج عن تسلسل الجمل وخطية النص *linéarité*، في حين أن الانسجام يعتمد على الاتساق، غير أنه يقحم قيودا عامة غير خطية، مرتبطة خاصة بالسياق ونوع الخطاب، حول هذه النقطة هناك غموض يحف بالمصطلحات: هناك بعض اللسانيين من يستخدم مفهوم الاتصال/ الارتباط *Connexité* بدلا مما سمي أعلاه ب (الاتساق)، بيد أن لسانيين آخرين يتحدثون عن الاتساق عندما يتعلق الأمر فقط بالعلاقات (التي تقيمها أدوات الربط / الوصل بين الجمل). فالتمييز بين الظواهر التي هي من قبيل الانسجام وتلك التي هي من قبيل الاتساق ليست بالأمر السهل إن نحن أردنا تفصيل هذا التمييز، غير أن هذا التمييز مع ذلك أساسي، إذ هناك أساليب تنظيم نصية وسطى ما بين الجملة الأساس والنص منظورا إليه في شموليته: وهذا حال (المتواليات) و(البنى الفوقية) التي تساهم في البناء المعماري للنص (3).

لقد نال مصطلح الاتساق اهتماما من علماء النص بتوضيح مفهومه وأدواته ووسائله، وإبراز عوامله وشروطه، لكن إذا ما حاولنا الوقوف عند استعماله عند الدارسين العرب فنجد أنفسنا أمام تنوع رهيب لا نجد له تفسيراً فهذا "محمد خطابي" في كتابه "لسانيات النص" مدخل إلى انسجام الخطاب، يستعمل مصطلح "الاتساق" كمقابل للمصطلح الغربي (*cohésion*). فيقول: "يقصد عادة بالاتساق ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة للنص/خطاب ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته ومن أجل وصف اتساق الخطاب/النص يسلك المحلل الواصف طريقة خطية متدرجة من بداية الخطاب حتى نهايته رصد الضمائر والإشارات المحيلة إحالة قبلية أو بعدية مهتما أيضا بوسائل الربط المتنوعة كالعطف والاستبدال والحذف والمقارنة والاستدراك.

أما "سعد مصلوح" في مقالته: (نحو أجرومية للمعنى الشعري ضمن مجلة فصول) فيستعمل مصطلح "السبك". ويوظف "سعيد حسن بحيري" في كتابه (علم لغة النص) مصطلح "الربط" أما "الأزهر الزناد" فيفضل مصطلح "التماسك" كمقابل للمصطلح (*cohésion*) (4).

وفي تحليلنا لتعريف "Carter" لمصطلح الاتساق نجد ينعت بالربط إذ يقول: "يبدو لنا الاتساق ناتجا عن العلاقات الموجودة بين الأشكال النصية، أما المعطيات غير اللسانية (مقامية، تداولية) فلا تدخل إطلاقا في تحديده، فدراسته مثلا يمكننا من إدراك العلاقات الرابطة بين الجمل المكونة للنص لذلك فمحاولة تحديده ترتبط بالضرورة بوصف طبيعة الروابط الشكلية لسطح النص، وحديثنا عنه يجب أن ينطلق من هنا حيث يسمح لنا التحليل بالوصول إلى تحديد البنات الصغرى التي تشكل منها النص (5).

يمثل هذا المصطلح كل الأدوات والوسائل التي بها يبني الخطاب تسلسله ويشد مفاصله، فهو يجمع كل العلاقات الرابطة التي تكون الخطاب أو النص، ولذلك اعتبرت دراسة الربط من مجالات تحليل الخطاب وقد اعتنت به كذلك اللسانيات النصية (*Linguistique textuelle*) ويرى "هالداي" أن "الربط يشير إلى مجموعة الإمكانيات المتوقرة

لربط شيء بشيء آخر حدث من قبل، مما يعني أن الربط مؤسس على مفهوم العلاقة بين عناصر الخطاب... فالربط يقوم على مفهوم العلاقة الجامعة بين أجزاء الخطاب وتعتبر أدوات الوصل وظروف المكان والزمان وأزمنة الأفعال والضمائر أهم مكونات عملية الربط، ويميّز "هالداي" و "حسن" بين مفهومين للربط، (الربط باعتباره علاقة في النظام بأكمله) و(الربط باعتباره إجراء في النص)، ولهذا يعرفان الربط على أنه مجموعة من الإمكانيات التي توجد في اللغة بصفة عامة ومن شأنها أن تجعل النص مترابطا ومتماسكا، وهذه الإمكانيات يملكها المتكلم ويتصرف فيها حسب الحاجة إليها. ولا يقتصر الربط على الروابط وحدها وإنما يستدعي خصائص لسانية أخرى تكمن في الألفاظ المجاورة لها، فارتبط مفهوم الربط بالعلاقة الممكنة بين الوظائف الخطابية وخصائص الروابط النحوية والدلالية والبرغماتية. ولذلك يقوم الربط على التناسق والتناغم بين الروابط والملفوظات التي تربطها وهو ما يجعل مفهوم الربط مفهوما معقدا لا يمكن حصره في الروابط وحدها، إذ لا بدّ من وجود تجانس بين الأدوات الرابطة والقواعد النحوية المتحكمة في السلسلة الكلامية والمقاصد الدلالية التي يقتضيها معنى الملفوظ. ويمكن أن نعتبر أن الربط شأن بنيوي يهتم بتكوين العلاقات الرابطة بين مكونات الخطاب، فهو ضروري من هذه الناحية ولكنه غير كاف، مما جعله يتطلب مفهوما آخر كثيرا ما يتداخل معه عند الدارسين، وهو مفهوم الترابط (Cohérence) (6).

ورغم أن الإطار المفهومي واحد سواء في الدرس اللساني الغربي في بيئته أو ما يحيط به أو العربي القومي إلا أن الاتفاق على مقابل عربي واحد لم يحصل رغم أن الإطار المرجعي للمصطلح عموما يتحدث عن الاتفاق والتوافق، فلا مبرر إذاً لهذا التباين والفجوة الحديثة، ولا فائدة علمية ترجى منه إلا تكريس الخلاف وتوسيع الهوة بين المشتغلين على هذا المصطلح.

#### 4. مصطلح (Cohésion):

المصطلح	المكافئ العربي
Cohésion	الترابط.
	الربط.
	التماسك (الشكلي).

لقد عرف مصطلح (Cohésion) الأجنبي عدة ترجمات ومقابلات وأكثرها شيوعا واستعمالا مصطلح "الترابط" وهذا في العديد من المصنفات والمؤلفات، وفي مقدمتها المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. وقد أدت دراسة تحليل الخطاب إلى الوقوف على أهم مكونات ربطه وترابطه، واعتبر الربط والترابط من أهم المكونات الأساسية في هذا المجال، فهما مصطلحان توأمان، وكانت كثير من الدراسات تخلط بين المفهومين، حين ظهر في أواخر الستينيات وبداية السبعينات مصطلحا الترابط اللساني (La cohérence linguistique) والترابط البرغماتي (La cohérence pragmatique). وقد كان التمييز بين هذين المصطلحين والاستعمالين مؤسسا على وجود الروابط أو عدم وجودها، فسمي الترابط اللساني بهذه التسمية لأنه يحتوي على روابط نحوية في السلسلة الكلامية وسمي الترابط البرغماتي بهذه التسمية لأنه خال من عناصر الربط اللسانية، وبقي هذا التمييز بين عناصر الربط غامضا ولا يفي بحاجة محلل الخطاب، وقد تطورت الدراسات في هذا المجال إلى أن أصبح مصطلحا الربط والترابط يمثلان نظريتين مستقلتين منهجا، ومتكاملتين

هدفا منذ أن وضع "هالداي" و"حسن" مؤلفا في هذا الغرض (1976)، فخصّص مصطلح الرّبط لتنظيم مكوّنات الخطاب، فهو يهتمّ بتنظيم المعلومات التي يتطلبها خطاب مترابط، وخصّص مصطلح التّرابط لمبدأ تأويل النصوص (7). لقد عرّف "ربول وموشلار" (1998) التّرابط كما يلي:

- يمثل التّرابط خصوصية محددة للخطاب.

- يتحدد الترابط باحترام مجموعة القواعد التي توجّه تنظيم الوحدات الخطابية للخطاب في لسان ما.

نستخلص من جملة التعريفات السابقة لمسألة الترابط أن المفهوم بقي مشدودا إلى مفهوم الرّبط، ولكن هناك من التعريفات ما يناقض ما سبق، إذ اعتبر "هاتش" أن ظاهرة التّرابط تعود إلى مجال البرغماتية أو السيميوطيقا، وليس إلى مجال "اللسانيات" وقد أيدته في هذا الرأي "باتري" الذي اعتبر التّرابط البرغماتي ظاهرة تؤمنها المعارف العامة المتعلقة بالكون. وكذلك اعتبر كل من "د تري" و"سبلو" و"فرين" أن ظاهرة الترابط لا تعود إلى اللسانيات وإنما هي خارجة عنها وتعود إلى مجموع الظواهر البرغماتية التي تسمح بالملاءمة بين النص والاستعمال الممكن. فالحكم على ظاهرة الترابط يخضع لتجارب المتلفظين ومعارفهم ومقام التلفظ وقدرتهم المعرفية على تأويل الخطاب. ورغم هذه التعريفات المتعددة والشاملة، فإن ظاهرة الترابط لازالت معقدة ويستعصي ضبطها، فاعتبرها "باتري" بمثابة قطعة قماش منقطة بحيث يكون تحديد الصورة انطلاقا من مجموع النقاط صعبا جدا، ورغم هذه الصعوبة في التحديد والتعريف فإن ظاهرة الترابط أصبحت مميزة بالنسبة إلى دراسة تحليل الخطاب أو المحادثة، إذ لا يمكن أن نفهم أي كلام دون التنظير إلى العلاقات الرابطة فيه، فهي التي توجهنا وتقيّد فهمنا. فإذا كان الربط جزءا من نظام اللغة، فإن التّرابط جزء من نظام العقل، وهما في علاقة تفاعل دائمة بين المعطى اللساني للخطاب والمعطى المعرفي الذي نشأ فيه، ولا يمكن للمتكلم أن يستغني عن هذا التفاعل في تنظيم الخطاب قولا وفهمه معنى (8).

إن الملاحظ على المصطلحين الأجنبيين (cohésion و cohérence) من خلال ما تقدم ذاك التداخل الرهيب بينهما، إذ قوبلا في كثير من الأحيان وعند العديد من العلماء والخفي أعظم بمصطلح عربي يشمل الاثنين معا ألا وهو مصطلح (الترابط) متقاسما ساحة الاستعمال مع مصطلحات أخرى. ليبقى الغموض والتباين سيد هذه الساحة.

## 5. مصطلح (Discours):

المصطلح	المكافئ العربي
Discours	خطاب
	حديث
	قول
	كلام

إذا كان مدلول مصطلح الخطاب في الماضي قد انحصر استخدامه في الدلالة على الصياغة الشكلية للكلام أو الكتابة، فقد اكتسبت في العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين دلالات جديدة طغت عليه، ويعود السبب في ذلك إلى بروز الدراسات الألسنية وخاصة البنيوية منها، فمصطلح الخطاب لدى البنيويين يعني الوحدة اللغوية المكتملة التي تمتد

فتشمل أكثر من جملة ومن ثم كان تحليل الخطاب عندهم يعني: دراسة العلاقات القائمة بين الوحدات اللغوية في أية لغة شفاهية أو كتابية(9). وهذا ما يؤكد مفهوم الخطاب المصرح بأنه تعبير المتكلم عن أغراضه ومقاصده وما يختلج في نفسه من أفكار سواء في شكل منطوق أو مكتوب و هنا لا ترى فرقا بين الخطاب والنص على خلاف ما نجده عند أفلاطون والأفلاطونية عموما(10).

ومصطلح الخطاب لا يقل عن المصطلحات اللسانية الأخرى إشكالا وخاصة مصطلح الجملة التي عرف تداخلا كبيرا معه وخاصة في المفهوم، فقد حدد على أنه يشير إلى كل كلام يتجاوز الجملة الواحدة، والتي تغدو أثناء تحليله الوحدة الصغرى التي يتكون منها سواء أكان مكتوبا أو منطوقا. وفي محاضراته "نظام الخطاب" يقرر "ميشال فوكو" أن الخطاب شبكة معقدة من النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تبرز فيها الكيفية التي ينتج فيها الكلام كخطاب، ويمثل الخطاب في الفعل النقدي فعل النطق، أو فاعلية تقول وتصوغ في النظام ما يريد المتحدث قوله، فالخطاب إذن كتلة نقدية لها طابع الفوضى، وحرارة النفس، ورغبة النطق بشيء ليس هو تماما الجملة، وليس هو تماما النص، بل فعل يريد أن يقول، والخطاب عند التهانوي توجيه للكلام نحو الغير للإفهام، ثم نقل الكلام، أما عن حضور المصطلح في التراث العربي فإننا نسجل استعماله في القرآن الكريم بصيغة المصدر والفعل في الآيات التالية: (ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون) المؤمنون/27. (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) الفرقان/36، وقوله تعالى: (رب السماوات والأرض وما بينهما الرحمن لا يملكون منه خطابا)، النبأ/37(11).

وقد استعمل هذا المصطلح في اللسانيات بوجهين على الأقل: إذ يقابل (بنفسيات) بين اللسان بوصفه نسقا من العلامات، والخطاب بوصفه "إنتاجا للمراسلات" فالخطاب إذاً قريب من الكلام أو التلفظ: وهو يحيل داخل اللسان إلى كل ما لا يمكن تحديده خارج مستوى استعمال الفاعل المتكلم لهذا اللسان، وبذلك يمكننا أن نعني بالخطاب كل وحدة تتجاوز حجم الجملة، فالخطاب إذاً يمثل مجموع الجمل المترابطة عبر مبادئ مختلفة للانسجام(12).

يجمع كل الباحثين الأوربيين على أن الريادة لـ "زهارين" (1952) في تحليل الخطاب، فقد كان له السبق في هذا المضمار، فقد عرف الخطاب من منظور لساني بأنه: ملفوظ طويل أو عبارة عن متتالية منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية التوزيعية وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض(13).

أما في الأدبيات الحديثة فقد ورد مصطلح الخطاب لأول مرة عند "هايمز"، بيد أن مفهوم الخطاب قد ناله التعدد والتنوع، وذلك بتأثير الدراسات التي أجراها عليه الباحثون، حسب اتجاهي الدراسات اللغوية الشكلية والدراسات التواصلية. ولهذا فهو يطلق إجمالا على أحد مفهومين، يتفق مع أحدهما فيما ورد قيما عند العرب، أما في المفهوم الآخر فيتسم بجذته في الدرس اللغوي الحديث.

وهذان المفهومان هما:

- الأول: أنه ذلك الملفوظ الموجّه إلى الغير، بإفهامه قصدا معينا.
- الآخر: الشكل اللغوي الذي يتجاوز الجملة. والخطاب بوصفه ما يتجاوز الجملة، فهو المفهوم الغالب في الدراسات اللغوية الحديثة(14).

ورغم ذلك إلا أنه قد تم تناوله من قبل أكثر من باحث وفق المفهوم الأول، فهذا هو "ديكرو" يعرفه بوصفه تتابعا لملفوظات تتقاسم المقتضيات نفسها(15). فالخطاب مجموع الملفوظات المنتجة لتحقيق هدف محدد وفق استراتيجية خاصة(16). كما أن هناك من الباحثين من نظر إلى الخطاب من زاوية تداولية محددين إياه بوصفه "حوار" أو منولوجا شفويا أو كتابيا، فهذا هو "فان ديك" يذهب إلى تعريف الخطاب بأنه في آن واحد فعل الإنتاج اللفظي أو نتيجته الملموسة المرئية. وهذا الإنتاج هو ما يؤكد ذلك الشق التداولي، وبذلك فالخطاب عبارة عن محادثة ذات طبيعة رسمية سواء أكان مكتوبا أو مقروءا(17).

أما "هندس وهيرست" فيرى أنّ الخطاب عبارة عن أفكار وضعت في نظم محددة من التعاقب، منتجة لآثار محددة (طرح قضايا، نقدها، حلها) وهي بمثابة نتيجة لذلك النظام(18). "إنه تلفظ يفترض متكلماً ومستمعاً وهدف الأول التأثير على الثاني بطريقة ما"، وهو ما صرح به "بنفنست"(19)، وهنا نلمس معنى آخر لمصطلح "الخطاب" يختلف عن التعاريف السابقة بوصفه ينسحب على تعريف مجالات النصوص، بدل المجال الضيق للسانيات وهو تصور نلفيه متأصلا في أعمال هذا العالم الأخير، إذ يتعلق الأمر بجعل "الخطاب" مقابلا "للمحكي": فالخطاب يطلق على كل ملفوظ يصور بوضوح حركات التلفظ (أنا، أنت) في حين يطلق اصطلاح "المحكي" على كل ملفوظ يصاغ وفق ضمير الغائب (الضمير الثالث) (20).

أما "قيوم" فينطلق من الثنائية التي أصبحت معهودة منذ "سوسير" أي اللغة والكلام التي تُكوّن اللسان، ويفضل استعمال كلمة (Discourse) عوض كلام (Parole) ذلك ليؤكد على ما يكتسبه الأنجاز اللغوي من أوجه ربما لا يحويها لفظ كلام مباشرة، مثل: الوجه الكتابي - الحركات الجسدية - السياق... إلخ(21).

وأياً كان تعريف الخطاب ضمن حدود هذا التصور، فإن اللسانيات الخطائية تقوم على فرضية الاعتقاد بإمكانية صياغة قواعد تتعلق بتسلسل الجمل، ذلك أن الخطاب يتأسس في جوهره على بعض أشكال الانسجام التي تسمح بتأويل الجمل المكونة له ضمن علاقاتها البنائية(22)، وعليه فقد ورد مفهوم الخطاب عند الباحثين بوصفه واحدا من ثلاثة: بوصفه أكبر من الجملة، أو بوصفه استعمال أي وحدة لغوية، أو بوصفه الملفوظ(23).

ويذهب "مانكينو" إلى القول بتعدد مدلولات الخطاب في الدراسات اللغوية الحديثة، نظرا لتعدد زوايا النظر إليه، منتهيا في هذا السياق إلى عرض عدد من تحديدات الخطاب التي تحد كحوصلة لمجموعة التعاريف السابقة لمفهوم هذا المصطلح و أبرزها:

- الخطاب مرادف للكلام بمفهومه لدى "دي سوسير".
- الخطاب هو الوحدة اللسانية التي تتعدى الجملة وتصبح مرسلة كلية أو ملفوظا.
- الخطاب هو الملفوظ المعبر من وجهة نظر حركية خطائية مشروط بها. ومن هنا تتم المعارضة بين الخطاب و الملفوظ، باعتبار أن الملفوظ هو متتالية من الجمل الموضوعية بين بياضين دلاليين، و هذا يعني أن نظرة تلقى على نص ما من وجهة تَبَيُّنِهِ لغويا تجعل منه ملفوظا، وأن دراسة لسانية لشروط إنتاج هذا النص تجعل منه خطابا(24).

هذا عن مفهوم هذا المصطلح أما عن استعمالاته فقد وضعت له العديد من المقابلات اعتقاداً أنها من المترادفات، أو أنها ذات استعمالات مشتركة نحو: Message و Discours و parole (25)، كما تمت المقابلة داخل النظريات اللسانية الصورية (النظرية التوليدية - التحويلية مثلاً بين الجملة والخطاب على أساس أن الجملة مقولة صرفية - تركيبية صورية شأهما في الصورية شأن المفردة والمركب (الاسمي، الصّفي، الحرفي) وعُدّت بهذا التحديد موضوع الوصف والتفسير اللغويين. أما الخطاب فقد ميّز عن الجملة في هذا النمط من النظريات باعتباره يتسم بسمتين: تعلّيه للجملة من حيث حجمه وملابسته لخصائص غير لغوية دلالية وتداولية وسياقية.

وعلى أساس هذا التقابل والتمييز وُقِف من الخطاب موقفان:

- أولهما: إقصاؤه من الدرس اللساني الصرف باعتباره يندرج بخلاف الجملة في حيز "الانجاز" أكثر من اندراجه في حيز "القدرة اللغوية".
- وثانيهما: الاحتفاظ به لكن على أساس أن يتخذ موضوعاً لدرس لساني منفصل سُمي "لسانيات الخطاب" أو "تحليل الخطاب" في مقابل "لسانيات الجملة" (26).

## 6. مصطلح (Phrase):

المصطلح	المكافئ العربي
Phrase	الجملة
	ركن.
	ركنية.
	تركيبية.
	تكوينية.
	تركيب.
	مركب...

لقد تعدّدت تعريفات "الجملة" في "اللسانيات الحديثة"، بحيث نجد ما يفوق المائتي تعريف، ندرج منها الآتي :  
 "يعني المصطلح (الجملة) مجموعة من المكونات اللغوية مرتبة ترتيباً نحويًا، بحيث تكون وحدة" كاملة "في ذاتها، وتعبّر عن معنى مستقل وبذلك يظهر فيها النظام النحوي الخاص بلغة من اللغات الذي يشمل الأسماء والأفعال والحروف والفواصل النحوية مثل: العدد والجنس، وتقوم "الجملة" في هذا التنظيم بوظائفها النحوية، طبقاً لقواعد هذه اللغة (32).

ويرى الدكتور "عبد القادر الفاسي الفهري" أن المصطلح اللساني العربي يتجه إلى خارج اللغة العربية أي إلى الترجمة والتعريب أكثر مما يتجه إلى التوالد من الداخل، وأرجع فوضى المصطلحات اللسانية إلى عدة أسباب وعلى رأسها تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد. وذكر عدة أمثلة من ذلك: ترجمة phrase بركن وركنية وتركيبية وتكوينية وتركيب ومركب والأولى أن تترجم الكلمة بمركب لأنها لفظة عربية أصيلة تليق بالمعنى المقصود (33).

إنّ اختيار وتفضيل ترجمة Phrase بمركب لأفضليته من خلال حمله للمنظور التراثي العربي. أما تركيب فقد يناسب compounding (وكذلك syntax)، وأما تركيبية فتتناسب المعنى إلا أن النسبة إليها تؤدي إلى خلط بين



ما هو syntactic وما يتعلق بالتركيبية. وأما إذا كان المقابل هو مركب، فيمكن أن نقول في Phrase structure بنية مركبية (وهي تختلف عن syntactics structure بنية تركيبية)، وفي phrase marker سامة مركبية، وفي phrase structure rules قواعد مركبية... الخ. وأما الصفات الأخرى فلا تفي بالمعنى المقصود(34).

أما مصطلح "مركب" عند سوسير فيقصد به كل متوالية لغوية من الكلمة إلى الجملة، تتكون من " وحدتين متتاليتين أو أكثر" وذلك بخلاف الاستعمالات اللاحقة لهذا المصطلح اللساني، " شرح الكلمة: يعني مصطلح مركب (syntagmes) - كما هو شائع في التركيب syntaxe - مجموعة تشكل وحدة في التنظيم التراتبي للجملة، فنقول: مركب اسمي، مركب فعلي، مركب وصفي) (35). والشيء نفس في اللغة الأجنبية الثانية - الإنجليزية - فنجد مصطلح "Clouse" يقابله "الفاسي الفهري" ب (جملة) "قضية" ويقابله "الخولي ب(جملة)، أما "حسن باكلا" وآخرون فيقابله مصطلح "عبارة"(36). وهذا ما جعل مصطلح الجملة يصنف في خانة المصطلحات المثيرة للجدل في الدرس اللساني، فقد تعددت وجهات نظر الدارسين قديما وحديثا لها من حيث هي تكوين لساني دال، وقد برز في هذا التعدد ما يقارب ثلاثة مئة تعريف أحصى منها "رينزر" سنة 1931 "مئة وأربعين تعريفا" تختلف في وجه من وجوه التحديد والرسم، مما ترتب عنه صعوبات في مجال وصف التراكيب، ولعل أشهر التعريفات اللسانية المعتمدة ما قرره بلومفيلد بشأنها فهي شكل لغوي مستقل، لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه. وقد عَقِبَ جون لاينز على هذا التعريف فعد الجملة الوحدة الكبرى للوصف اللغوي، وقد بات من غير الضروري اشتراط التمام الدلالي فيها مادام المتكلم لا يستطيع في جميع الأوضاع إيضاح ما يعني، أما سوسير فلا يقدم تعريفا محددًا لها بل يشير إلى كونها نمطا مهما من أنماط التضام (syntagme)، كما يذهب دافيد كرسنال إلى ضرورة التمييز بين الجملة من حيث هي نمط يقاس عليه، والجملة من حيث هي واقع منتج فعليا في الكلام، وفي اللسانيات العربية يمكن الاستئناس بتعريف إبراهيم أنيس الذي يراها أقل قدرا من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب من كلمة أو أكثر، هذا وقد ميز اللسانيون في إطار نحو النص بين نوعين من الجمل، الجملة النصية وجملة النظام(37).

ويتعلق الأمر بمصطلح يرجع في الأصل إلى التقليد النحوي، بيد أنه يتوجب إدراجه ضمن المعجم القاعدي للسانيات كونه يحدد موضوع التركيبات، ويرسم حدودا للتحليل اللساني الدقيق لوقائع اللسان. ولم يحظى هذا المصطلح بتعريف فعلي في مجال اللسانيات (الذي جعل منه تشومسكي أكسيوما) كما هو الحال في مجال النحو. يشير مصطلح الجملة إلى عتبة الوصف لنسق اللسان، ثمة قواعد يمكن من خلالها التنبؤ بكيفيات ارتباط الفونيمات لتأليف المورفيمات، وأخرى يمكننا من خلالها التنبؤ بكيفيات ارتباط الجمل لتأليف الجمل. بيد أنه لا وجود لقواعد أو (لأشبه قواعد) يمكننا من خلالها التنبؤ بكيفيات ارتباط الجمل لتأليف وحدات أكبر، ذلك لأن الترابط الجملي يستجيب بقسط وافر للحرية الفردية للفاعل المتكلم، حتى إن كان في مقدورنا استنباط بعض مبادئ الانسجام المتعلقة بالخطاب. وهو ما يمكننا في الأخير من عد الجملة بوصفها تمثل الوحدة الكبرى، وحدة تقتضي وجود نظرية لسانية بأكملها تتولى تفسير انتظاماتها(38).

وقد حاول اللسانيون العرب أن يقدموا تحديدا لسانيا محضا للجملة، ذلك لأن تأليفها ووصف القواعد التركيبية التي تنتظم علاقاتها، يقع في صدارة الظواهر اللغوية، ولأنها اصطلاح لغوي، يجب أن يستقل عن المنطق العقلي العام،

فالعادات اللغوية كما يرى د. إبراهيم أنيس هي التي تحدد الجمل في اللغة، كما يجب على التحديد اللساني للجملة أن يتخذ زاوية نظر وظيفية، بالاعتماد على مفهوم المفظوظ الأدنى (الكلمة)، وعلى توفر شرط الاستقلال، مع الرجوع إلى مفهوم الإسناد. فالجملة "هي الصورة اللفظية الصغرى أو الوحدات الكتابية الدنيا للقول أو للكلام الموضوع للفهم والإفهام وهي تبين أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاها في ذهن المتكلم الذي سعى في نقلها، حسب قواعد معينة وأساليب شائعة، إلى ذهن السامع". وعلى الرغم من أن بعض اللسانيين العرب رأى أن التحديد اللساني للجملة يجب أن يرفض التقسيم المنطقي لها إلى موضوع ومحمول، والتقسيم البلاغي إلى مسند ومسند إليه، إلا أنّ اللسانيون العرب قرروا أن الجملة تتألف من عناصر يرتبط بعضها ببعض، ويأتي كل عنصر منها إثر الآخر في ترتيب معين فهي ذات طبيعة خطية. ويركز د. تمام حسان في تحديده للجملة على العلاقات السياقية وعلى مفهوم التعليق الذي أفاده من نظرية النظم عند عبد القاهر في كتابه دلائل الإعجاز الذي يعده أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي. ويرى أن التعليق هو الإطار الضروري للتحليل اللساني(39).

إن هذا التنوع المفهومي لمصطلح الجملة، وكذا التباين في وضع المقابل العربي يبين عمق الاضطراب الحاصل في المصطلح اللساني عامة ومصطلح الجملة خاصة.

7. خاتمة:

من خلال جملة المصطلحات اللسانية المقدمة فإنّ الأمر اللافت للانتباه هو أنه هناك حقا اضطراب وتباين في وضع وترجمة هذه المصطلحات في البلدان العربية، و رغم الجهود المبذولة في توحيد المصطلح إلا أننا مازلنا نعاني من إشكالية تعدد مصطلحات المفهوم الواحد في اللغة العربية بالرغم من إمكانياتها وثروتها اللفظية، وهذا الاضطراب راجع إلى الجهود الفردية التي لم ترق إلى التحري العلمي الجماعي، وغياب التنسيق بين مختلف الهيئات المختصة و المجامع العربية المختلفة و التي تعد الحل الوحيد لتأسيس حوار علمي تذوب على إثره كل الاختلافات التي من شأنها أن تعمق الهوة بين الباحثين. كما أنّ تجربتنا المتواضعة في هذه الورقة البحثية قادتنا إلى الإقرار بغياب معجم تاريخي تأثيلي على غرار ما هو موجود في الفكر الأوروبي، يساعد على معرفة جذور المصطلح و تطوره، ويسهل عملية وضع المصطلح وترجمتها.

ولحاربة هذا التعدد الذي من دون شك يؤثر سلبا في اللغة العربية، يجب اللجوء إلى توحيد المصطلحات لمواجهة الفوضى المصطلحية والتشتت، وبالتالي توحيد بحثنا العربية العلمية.

## 5. قائمة الإحالات:

- 1 ينظر: ماري نوال غاري بربور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهمم الشيباني، ط1، سيدي بلعباس - الجزائر، 2007، ص19.
- 2 رياض مسيس، إشكالية ترجمة المصطلح في حقل اللسانيات النصية، مجلة دراسات أدبية، (pdf)، د ط، د ت، (ص377).
- 3 دومنيك موفنانو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد بجاتن، منشورات الاختلاف، ط1، 2005، ص18.
- 4 تمام حسان، موقف النقد العربي التراثي من دلالات ما وراء الصياغة اللغوية، ضمن كتاب قراءة جديدة لتراثنا النقدي، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ج2، 1988، ص789.
- 5 نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، ط1، عمان الأردن، 2009، ص81.
- 6 خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان الرباط، منشورات ضفاف - منشورات الاختلاف، ط1، ص106.
- 7 المرجع نفسه، 2013، ص107.

- 8 المرجع نفسه، ص 109.
- 9 هياجنة محمود سليم محمد، الخطاب الديني في الشعر العباسي (إلى نهاية القرن الرابع هجري)، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 09.
- 10 بونة للبحوث والدراسات، مجلة دورية محكمة، العددان 08 /07 جانفي 2007، ص 177.
- 11 ينظر: نعمان بوقرة، المرجع السابق، ص 14.
- 12 ماري نوال غاري بريور، المرجع السابق، ص 50.
- 13 عبد الواسع الحميري، الخطاب والنص، المفهوم العلاقة السلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 90.
- 14 عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت لبنان، 2004، ص 37.
- 15 ينظر: ماري نوال غاري بريور، المرجع السابق، ص 50.
- 16 ماري آن بافو/ جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيت النهضة، ط1، بيروت، 2012، ص 407.
- 17 ينظر: عبد الواسع الحميري، المرجع السابق، ص 93.
- 18 المرجع نفسه، ص 94.
- 19 ينظر: سارة ميلز، مفهوم الخطاب في الدراسات الأدبية واللغوية المعاصرة، ترجمة وتقديم عصام خلف كامل، دار فرحة للنشر والتوزيع، د ط، د ت ، ص 07/06.
- 20 ينظر: ماري نوال غاري بريور، المرجع السابق، ص 50.
- 21 ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص 37.
- 22 ماري نوال غاري بريور، المرجع السابق، ص 50.
- 23 عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص 37.
- 24 ينظر: عبد الواسع الحميري، المرجع السابق، ص 91.
- 25 ينظر: شريف بوشحدان، واقع الخطاب العلمي في التعليم الجامعي - الخطاب اللساني نموذجاً - مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 6 ، 2002، ص 282-283.
- 26 أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، دار الأمان، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، الرباط، 2010، ص 22.
- 27 ماري نوال غاري بريور، المرجع السابق، ص 75.
- 28 علي توفيق الحمد، المصطلح العربي شروطه و توحيدده، جامعة الخليل للبحوث، اليرموك - إربد، الأردن، المجلد الثاني، العدد الأول، 2005 ص 03.
- 29 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، المرجع السابق، ص 168.
- 30 محمود جاد الرب، علم اللغة نشأته وتطوره، كلية الآداب، جامعة المنصورة، دار المعارف، ط1، 1985، ص 139.
- 31 نعمان بوقرة، المرجع السابق، ص 129.
- 32 سامي عياد حنا وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1997، ص 129.
- 33 ينظر: أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، 2006، ص 178.
- 34 ينظر: منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة "يونسكو"، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، المرجع السابق، ص 32.
- 35 ماري آن بافو/ جورج إليا سرفاتي، المرجع السابق، ص 134.
- 36 خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص 54.
- 37 نعمان بوقرة، المرجع السابق، ص 14.
- 38 ماري نوال غاري بريور، المرجع السابق، ص 80.
- 39 فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر القاهرة، 2004، ص 154.